

Distr.: General  
21 August 2020  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا

مذكرة شفوية مؤرخة 12 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة  
الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020، تتشرف بأن تحيل طيه تقرير مملكة البحرين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2509 (2020) وقرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة، وتحديداً القرارين 2441 (2018) و 1970 (2011) (انظر المرفق).

وتغتنم البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتعرب مجدداً لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) عن أسى آيات تقديرها.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 12 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من  
البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تقرير مملكة البحرين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2509 (2020) والقرارات السابقة له،  
وتحديداً 2441 (2018) و 1970 (2011)

عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن 2509 (2020) والقرارات السابقة له، قامت حكومة مملكة البحرين  
بعدها إجراءات من أجل التنفيذ الفعال لها:

فيما يتعلق بحظر السفر وتجميد الأصول:

- تم تعميم هذه القرارات، فور اتخاذها، على السلطات المختصة بمملكة البحرين لتنفيذها، ومتابعتها وإبلاغ وزارة الخارجية بما يستجد من تطورات بهذا الشأن، بما فيها المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها.
- تم إدراج بيانات الأفراد بنظام استهداف المسافرين والمربوط بالنظام الإلكتروني لإدارة الجوازات التابعة لوزارة الداخلية.
- تم وقف نشاطات استيراد وتصدير الكيانات المدرجة على قائمة الجزاءات. كما تم إدراج الكيانات في صفحة الاستهداف الخاصة بإدارة المخاطر الجمركية في النظام الإلكتروني للتخليص الجمركي (أفق) من قبل إدارة المخاطر الجمركية.
- يتم التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة ذات الصلة بشكل دائم ووثيق بشأن أصول إحدى الكيانات المدرجة على قائمة الجزاءات.

إجراءات أخرى:

- تم تدريب الموظفين المسؤولين عن متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وذلك من ضمن سلسلة ورش عمل متعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وكيفية تنفيذها، وتم إعداد ورش عمل توعوية تختص بالمنظمات غير الربحية تهدف إلى توعية هذه القطاعات لحمايتها من الاستغلال الإرهابي، بالإضافة إلى ورش عمل للمحامين ومكاتب الاستشارات القانونية الأجنبية وكتاب العدل والموثقين المساعدين وكتاب العدل الخاصين.

وسيتم إبلاغ اللجنة بأي معلومات أخرى حال ورودها.